

انخفاض معدلات الطلاق مؤشر للاستقرار المجتمعي

الثلاثاء، ١٤ سبتمبر ٢٠٢١

شيء طيب ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن انخفاض في حالات الطلاق بنسبة ٦,٦٪ تحليلاً وتفسيراً لهذا الانخفاض يمكن القول إنها مؤشر للجنوح نحو الوئام والاستقرار المجتمعي.

ليس خافياً أن ارتفاع معدلات هذه الظاهرة - خاصة في زيجات الشباب - تُعد وليدة ما شهدته وتشهده الأوضاع الحياتية الاجتماعية من متغيرات. لا جدال أن الأطفال.. هم الذين يصبحون ضحية وقوع هذا الطلاق لحرمانهم من الرعاية الثنائية الغاية في الأهمية للأم والأب.

إن معظم الحالات تحدث نتيجة خلافات ووقائع تافهة ولا تتسم بالعميقة. إنها دائماً ما تكون ناتجة عن غياب القدرة على مواجهة متطلبات التعايش والسعي إلى التفاهم والانسجام والتقدير السليم لمعنى الزواج وخطورة وتداعيات محنة الطلاق.

لا يمكن أن يكون خافياً التأثيرات النفسية والاجتماعية للطلاق. انتشار هذه الظاهرة يُعد من المتغيرات والانعكاسات الحياتية التي شهدتها العقود الأخيرة. إنها كانت تحدث من قبل ذلك لكن بنسبة ضئيلة. إنه كان يُنظر إليها في زيجات ما قبل هذه العقود باعتبارها إجراء صعباً يتعارض مع القيم الأسرية. يأتي ذلك إيماناً بأنه يُعد من أبغض الأمور عند معظم العائلات. من هنا فقد يكون أيضاً من الدوافع إلى الطلاق تعقيدات الحياة.. والتفكك وتلاشي الترابط الأسري بشكل عام.

من المؤكد أن الأسرة والمؤسسة الدينية والأجهزة التعليمية والاجتماعية والإعلامية لها دور أساسي في التوعية للحد من الإقدام على الطلاق. بالطبع فإن مهمتها تبدأ مع الشروع في أي مشروع جواز. هذه الخطوة تحتاج إلى النصيحة والرعاية والحرص على التدخل الواعي لإصلاح ذات البين في حالة وقوع أي خلافات. اتصالاً فإن هذا الانخفاض في معدلات الطلاق أمر محمود لصالح الاستقرار المجتمعي.